ـــــاني لـ«الميثاق»:

ـــزي متعدد الأقاليم يلبي تطلعات الشعب

■ كل دولة تختار النظام الذي يتناسب مع تراثها وقيمها وتطورات الحياة

■ قضية بناء الدولة الأصل في حوارنا الوطني

■ الفيدرالية ليست تراجعاً بل تطويراً لنظام الحكم

■ «الإصلاح» اعتبر الحكم المحلي خيانة

ـــروج برؤية مشتركة تنقذ الوطن

تعديل اللائحة بناء على طلب الاصلاح في الدورة الحالية، وكانوا يرون عندما تتم انتخاب هيئة الرئاسة برفع الايدي او بالتوافق عندما كان الشيخ عبدالله رئيساً ان ذلك ليس عملاً ديمقراطياً ويخالف مبادئ الدستور فلماذا ينقلبون اليوم ولايريدون انتخاب هيئة رئاسة، ونستغرب عندما أثرنا هذا الموضوع من رد بعض القياديين في الإصلاح.. هم أصلاً يريدون ان يصل زيد الشامي الى هيئة الرئاسة.. وهذا هو جوهر القضية.

- أما حمير الأحمر فله اجندة اخرى الاصلاح يبحث عن مكان للأخ زيد الشامي ويقول ان يحيى الراعي وحمير الأحمر والشدادي من المؤتمر الشعبي العام.. ترى على من يضحكون في هذا الجانب.. هل حمير الاحمر بعد ان قاتل المؤتمر والنظام مازال مؤتمرياً هل محمد الشدادي الذي ذهب في اتجاه آخر مؤتمري، ثم تلاحظ من وقت لآخر أنهم يشعرون بأنه يجب أن يكون رئيس البرلمان منهم لاهداف اخرى وكأننا ندخل في خطوة تآمرية.. ومع ذلك نقول لهم تعالوا الى الانتخابات غداً ليس لدينا ما يمنع ذلك.. والدستور والقانون نصا على الانتخابات والمبادرة الخليجية تحدثت عن التوافق في قرارات مجلس النواب وليس في انتخابات هيئة رئاسته، وإنْ وُجد خلاف يكون الرئيس هو الحكم لكن في هيئة رئاسة المجلس نص على الانتخاب والانتخاب غير القرارات والمداولات شيء داخل مجلس النواب، مثلها مثل قرارات مجلس الوزراء قائمة على التوافق فإذا حدث اختلاف عُرض الموضوع على رئيس الجمهورية باتفاق بين الاطراف جميعاً، فليس هناك مايبرر مقاطعتهم للبرلمان فهذه اعذار واهية.. ومن المفارقات ماجرى خلال الاسبوع الماضي عندما طالبوا بانتخاب رؤساء الجامعات.. وهم الذين يرفضون انتخاب هيئة رئاسة مجلس النواب وكذلك انتخاب المحافظين المحدد وانتخاب هيئة مكافحة الفساد، علماً أن المبادرة الخليجية لم تذكر أن يكون عمل مجلس الشورى بالتوافق.. كيف تسقط هذه الانتخابات فيما يطالبون بانتخاب رؤساء الجامعات، ثم ان موضوع هيئة رئاسة البرلمان عندما طلب في السابق عرض الموضوع على رئيس الجمهورية وطرح علينا جميعاً في المؤتمر والمشترك وقال: يا اخوان طالما مدد لمجلس النواب فهيئة الرئاسة جزء لا يتجزأ منه.. نحن نريد ان نخرج البلد من أزماتها لانريد ان نختلف ونتباين اليوم لانريد ان نحدث شروخاً جديدة، وسار الأمر على هذا الاساس ومع ذلك ليس لدينا مانع اذا ارادوا الانتخابات.. هم في الحقيقة يريدون الوصول الى رئاسة المجلس لتحقيق الاهداف التي في نفوسهم.

ثم أن انتخابات مجلس النواب قادمة، فلماذا العجلة في هذا الموضوع علماً أنه منذ توقيع المبادرة مضى وقت كبير وهيئة الرئاسة هذه جاءت في وقت متأخر وعندما يريدون بديلاً للأخ يحيى الراعي.. فهل ذلك من باب التآمر على الآخرين..

□ هل هناك جهود تُبذل لعودة الاصلاح الى مجلس النواب؟

- رئيس مجلس النواب يتواصل مع قيادة الاصلاح واعتقد أن البيانات التي صدرت ومن ذلك البيان الاخير الذي صدر باسم المشترك.. والمثير للضحك أن الاصلاح هو الكتلة المنسحبة فقط، تصدر بيانات باسم كتل المشترك بأن ما يحدث تعطيل للعمل المؤسسي.. وما نعجب له انهم عندما يحضرون يقولون إن عمل المجلس شرعي، وعند انسحابهم يصفونه بفاقد الشرعية.. المجالس لاتفقد شرعيتها إلا باختلال النصاب.. ومن يعتقد انه هو المجلس واهم، وموضوع المقاطعة هي خيانة للناخبين وعدم وفاء بذلك القسم الذي اقسموه باحترام الدستور والقانون.. ونحن نقول لهم إننا نرحب بعودتكم والقضايا الخلافية يجب ان ترفع الى رئيس الجمهورية فهو الحكم.. والقضايا المحسومة لا يمكن التنازل عنها، ولا داعي للاساءات للرئيس واعضاء البرلمان او لقيادة المؤتمر الشعبي من خلال البيانات، لكننا ندرك ان اصدار البيانات ومنها البيان الأول يوم «١٥» الاربعاء قبل يومين من جمعة اول رجب وقد تزامن مع مرور سنتين على حادث مسجد دار الرئاسة -كانوا يريدون به التغطية على هذه الحادثة بافتعال ازمة ليصرفوا الناس عن الحديث عن العمل الارهابي الذي مارسوه في مسجد دار الرئاسة بالرد على بياناتهم، هذه.. ربما استيقظ ضميرهم لبشاعة ما ارتكبوه في جمعة رجب الحرام وانه من الأشهر الحرم وانه لماذا ارتكبت تلك الجريمة بل كان عليهم ان يقولوا ذلك قبل ان يرتكبوا جريمتهم، وللعلم فان وزير العدل يقف حائلاً أمام تقديم طلب الى مجلس النواب برفع الحصانة عن حميد وهاشم ومذحج الاحمر وفقاً لطلب النيابة العامة، وليس من حقه ان يمتنع لان ذلك أمر دستوري اوجب عليه انه بمجرد تلقيه طلب النائب العام ان يبلغ مجلس النواب ويرسل رسالة طلب برفع الحصانة، وعندما قابل اولياء الدم قال اني لا استطيع.. الأمر ليس خياراً بيده حتى يقول استطيع او لا استطيع، هو وزير عدل، وعليه ان يبعث بالطلب الى مجلس النواب مرفقاً بملف القضية ليرفع الحصانة عن الاعضاء المطلوبين لاستكمال التحقيقات معهم في جريمة كهذه.. مالم فإن ذلك سيسن لوزراء العدل القادمين أن يحجبوا عن اعضاء احزابهم الجرائم وان يتستروا عليها وحينها ستذهب العدالة في مهب الريح.

لن نتراجع

□ يلاحظ ان المؤتمر الشعبي العام دائماً يتراجع عن الكثير من الخطوات ومن ذلك قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية الذي احاله رئيس الجمهورية.. الشيء الآخر هيئة مكافحة الفساد.. لماذا التساهل تجاه مثل هذه القضايا؟

- اولاً قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية جرى الخلاف عليه في مجلس الوزراء، ورفع الى رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام آلية المبادرة الخليجية كونه الحكم، ومايصدر عنه فهو الذي ينفذ، وقد ارسل مشروع القانون الى مجلس النواب، وليس من حق أي طرف من الاطراف تعديله او حذفه او التراجع عنه.. وما جاء في بيان المشترك عن قانون المصالحة والعدالة يعني انهم ينسفون التسوية السياسية بالكامل يتراجعهم عن حق رئيس الجمهورية وصلاحياته التي حددتها الآلية.. يريدوننا الانقلاب على كل ذلك وهم يدركون ان مشروع القانون أحيل من رئيس الجمهورية بعد الخلاف عليه في مجلس الوزراء، رئيس الجمهورية وجد انه طالما نحن ذاهبون الى الحوار، والاصل الذي تحدثت عنه المبادرة أن القانون من مخرجات الحوار فطلب من البرلمان ان يؤجل القانون قليلاً حتى تتضح المعالم في مؤتمر الحوار، والخلاف هو عند نقاط معينة، اعتقد اليوم ان الطلب أبعد من النقاط التي يطلبها الرئيس، البعض يرى اننا نتناقش من ١٩٦٢م والبعض يرى اننا نضع قانون المصالحة من ١٩٦٧م.

أقول إن المؤتمر الشعبي العام لم يتراجع لأن الامر صار بيد رئيس الجمهورية وهو مالك هذا الموضوع.. ويؤكد المؤتمر الشعبي العام أن ما جاء به رئيس الجمهورية من مشروع لايمكن القبول بغيره، لأن ذلك حكم اتفقنا عليه في الآلية التنفيذية بأنه هو المرجع وما يأتي منه هو النافذ.. ثم ان هذه الضجة والحملات الاعلامية ضد المؤتمر الشعبي وضد المجلس حول قانون المصالحة والعدالة هي اساءة لرئيس الجمهورية بالدرجة الاولى لانهم لايحترمون رئيس الجمهورية ولايحترمون تعهداتهم.. وكان على الدكتور ياسين سعيد نعمان وعبدالوهاب الآنسي أن يوضحوا للآخرين -اذا كان هناك من لا يدركون الحقيقة- أن هذا الحق أعطي لرئيس الجمهورية بناءً على اتفاق الجميع..

□ وماذا عن موقف المؤتمر من هيئة مكافحة الفساد؟

- هيئة مكافحة الفساد قام مجلس الشورى باتخاذ الاجراءات الخاصة به وأحالها الى مجلس النواب.. قيل إن هناك حكماً قضائياً لكن لم يرسل الى مجلس النواب.. بالتأكيد مجلس النواب يحترم القضاء اذا وصل اليه ذلك الحكم، وتوقيف الاجراءات لم يكن بناء على ذلك، لأن المشترك كان يتحدث في مجلس الشورى عن عملية تقاسم أعضاء هيئة مكافحة الفساد.

الحق الدستوري والقانوني أعطي لمجلس الشورى وفقاً لمعايير محدودة فمن تنطبق عليه المعايير فعليه أن يذهب الى صندوق الاقتراع ومن فاز بالاقتراع الـ ٣٠ شخصاً سيأتون الى مجلس النواب ومن حق المجلس أن يرشح ١٥ منهم ويرفع بهم الى رئيس الجمهورية.

□ كيف يقيّم المؤتمر الشعبي العام تنفيذ قرارات هيكلة الجيش الصادرة في أبريل؟

- الخطوات الرئيسية تمت فيما يتعلق بتعيين قيادات المناطق والألوية، والجميع ينظر الى اننا في المؤتمر لسنا ضد هذا القرار أو ذاك، وقد أصدرنا بياناً أيدنا فيه قرارات رئيس الجمهورية حينها بل إني كنت في الرياض واتصلت أبارك لرئيس الجمهورية بعد دقائق من صدور القرارات.

وصمة عار

□ جامعة صنعاء مازالت محتلة من الميليشات والحصبة نفس الوضع.. ونادي الشعب الرياضي مازال محتلاً.. هل فشلت اللجنة العسكرية في مهامها؟

- موضوع الحصبة ونادي الشعب والميليشات في الجامعة ليس مرتبطاً بموضوع الهيكلة فقط ولكنه خالف أيضاً النص الوارد في الآلية الذي تحدث عن خروج الميليشيات من العاصمة بأسلحتها.. واللجنة العسكرية شكلت لجنة ظلت تجتمع صباحاً ومساءً وتوجه انذارات وتحذيرات.. هذا خرق للآلية وتراجع عن نصوص حكمت وحسمت أن الوحدات العسكرية تعود الى ثكناتها والميليشيات تغادر العاصمة.. هذا ليس خرقاً جرى خلال يوم أو عشرة وإنما منذ تشكيل اللجنة العسكرية حتى اليوم.. اللجنة العسكرية عاجزة تماماً عن القيام بالمهام التي اناطتها بها الآلية..

والمثل يقول «أضرب الحديد وهو حامي» فلو اتخذت اللجنة قراراتها في اللحظات الأولى وتخلصت من كتابة البيانات والرسائل وتوعدها بالنزول الأربعاء أو الخميس، لكانت النتيجة إيجابية، لكنها لم تفعل ذلك، حتى جعلت الناس يشعرون بالتمييع.. واستمرار احتلال نادي الشعب وجامعة صنعاء وصمة عار في جبينها.

أما ما نسمعه من حديث أن هناك مفاوضات على أراضي الفرقة المنحلة فإن ذلك سيكون من المضحكات فالأرض ملك للدولة، والفرقة لم تكن ملكاً لعلي محسن كانت ملكاً لجزء عسكري تابع للدولة بما فيه.. كما أن الحديث أن هناك ديوناً على علي محسن أو أن هذه الأرض تحتاج الى تفاوض فذلك أمر مضحك جداً وهزيل وأي مفاوض في هذا الجانب فهو مجرد من المسئولية كرجل دولة.

□ هل المؤتمر جاهز للذهاب الى الانتخابات في فبراير ٢٠١٤م؟

- كل الأحزاب والمكونات عليها أن تذهب الى الانتخابات، لأن التأجيل ليوم واحد يعد انقلاباً وإلغاء لكل ما اتفقنا عليه، فقضية الانتخابات هي الأصل ونتمنى على اللجنة العليا للانتخابات ألا تطيل في الاجراءات الجانبية وأن تذهب الى العملية بشكل سريع.. موضوع الانتخابات ليس مرتبطاً بجاهزية المؤتمر أو عدم جاهزيته أو جاهزية هذا الطرف أو ذاك، الانتخابات مقررة في موعدها وعلى الجميع ان يذهب إليها ، ومن هو غير جاهز هذا شأنه، وحكاية التأجيل غير واردة مطلقاً، لأنه لو حدث ذلك رسمياً سيعود بنا الى المربع الأول، لذا على لجنة الانتخابات عليها ان تتخذ خطواتها لإجراء الانتخابات، وان لا تظل مشغولة بالإجراءات العادية.. ليس لها شأن في موضوع من يقول إن علينا ان نمدد لأن التمديد انقلاب على الحوار.. الحكومة حدد لها سنتان، الانتخابات حددت في فبراير ٢٠١٤م، هذه قضايا محسومة.. من يريد للحوار أكثر من ستة أشهر فهو لا يريد الحوار وإنما تمييع القضية.. من لا يريد الانتخابات يريد ادخال البلد في أزمة جديدة.. ونحن في المؤتمر الشعبي العام نعمل بوتيرة عالية للوصول إلى هذه الانتخابات والمشاركة فيها، فقط مخرجات الحوار ستوضح ماهية النظام الانتخابي الذي سنذهب إليه أي الانتخابات بشكليها فهناك مشاريع تطرح أن هناك انتخابات قائمة على المستوى الوطني أو قائمة على المستوى المحلي لأعضاء مجلس النواب.. ثم هل سنتفق على انتخابات مجلس الشورى أو مجلس ثنائي التشريع وكيف سيتم انتخابهم، هذه قضايا سيحسمها الحوار وعلينا ان نتخذ إجراءات سريعة إزاء السجل الانتخابي بحيث نكون جاهزين وفقاً للنظام الانتخابي الجديد، كيف ننتخب هذا البرلمان.

- السجل الانتخابي.. هل حُلت المشكلة فيما يتعلق بالانتخابات هل ستتم بالسجل السابق أو السجل الالكتروني؟

- كانت اللجنة العليا واضحة بأننا سنذهب إلى السجل الالكتروني لكن اذا حال بيننا وبين ذلك في أي منطقة كانت، فنحن لن نلغي السجل الحالي.. إذا واجهتنا أزمة سياسية أو عمل سياسي أو عمل أمني أو غير ذلك فلا يمكن الحديث عن سجل الكتروني، سننتخب حيثما توافر السجل الالكتروني.. وهذا ما طرحته اللجنة العليا للانتخابات عند عقد ورشة العمل في موفمبيك والتي شاركت فيها الأحزاب بأوراق عمل، وكان رئيس اللجنة واضحاً بقوله: بأن علينا ان ننجز سجلاً الكترونياً خلال هذه المدة القياسية، وإذا كان هناك جوانب أمنية وسياسية تعيق العملية، فهذه ليست مسؤوليتنا، مسؤولية الدولة.

□ يا شيخ مايزال سؤالنا مطروحاً.. كيف ستجري الانتخابات وميليشيات الاصلاح تحرق بعض المحافظات وتقصي الكوادر الوطنية وتجند متشددين.. وفي الوقت ذاته يشاركون في الحوار.. هذه المؤشرات لا توحي برغبتهم في الانتخابات؟

الأخوة في الاصلاح مازالت لديهم نوايا مبيتة، فأجنحتهم العسكرية تعمل في المحافظات وتخرب، ونهمهم على الاستيلاء على السلطة يكبر يومياً.. لو ذهبت إلى مؤتمر الحوار ستجد ان المحاورين من الإصلاح معزولون داخل أروقة الحوار ولجانه أو مجموعاته لأنهم غير قادرين على التعايش مع الآخرين، لأن الناس جميعاً يرون ان الإصلاح أو الاخوان المسلمين يسعون إلى اخونة الدولة ويشاهدون ماذا يجري في مصر وتونس وليبيا.. هذا أقلق الشعب اليمني كله، حتى كثيراً من أعضاء الإصلاح المعتدلين يصفون ذلك بالكارثة.. فهل قيادات الإصلاح لا تفكر بتصرفاتها الحالية ومحاولتها الاستيلاء على كل شيء وخرق الدستور والقوانين.. والسعي الحثيث لتعطيل المؤسسات والاستيلاء عليها.. ماذا يهدف الإصلاح من وراء ذلك.. هل يعتقد انه قادر على ان يصل إلى السلطة بطرق غير مشروعة.. أشك اليوم أنهم مقتنعون ان صناديق الاقتراع ستعطيهم نتائج ايجابية.. صناديق الاقتراع ستكون سلبية بالنسبة لهم.. لأن الوطن اليوم يعيش قلقاً من هذه الأخونة.

فعندما تخرب في صنعاء وفي عدن وفي تعز وفي حضرموت، لماذا كل هذا الدمار والقتل والاستفزاز للمواطنين.. هل مدينة تعز التي كان اليمنيون يذهبون إليها من باب الأمان اليوم صار ابناؤها يذهبون إلى المحافظات الاخرى من باب الخوف بعد ان تحولت إلى غابة وحوش.. أيضاً عدن وما يجري فيها أليس مستفزاً.. وفي حضرموت ماذا يريد الإصلاح ألا يكفيه ما جرى في صنعاء.. ألا يكفيه ما تحملته العاصمة من تدمير وخراب وترويع للأمنين وقتل وتهجير؟

□ هل تتوقعون أن الانتخابات في ٢٠١٤م سيسير إليها الجميع وقد تخلصوا من ترسبات الأزمة سيما وأنتم تحدثتم عن رغبة جامحة لدى الاصلاح في إقصاء الجميع بكل الوسائل؟

- في موضوع الانتخابات لا قلق لدي، لأن تجربة الانتخابات الماضية أظهرت ان اليمنيين يحمونها بأنفسهم، فكل مرشح لن يسمح للطرف الآخر ان يجيّر هذه الانتخابات لصالحه أو ان يعتدي عليها.. وربما كانت أصابع كل مرشح على الزناد خوفاً من الآخر واستعداداً للمواجهة.. ولذلك قلق المواجهة العسكرية أو الاقتتال يجعل الناس جميعاً يذهبون إلى الصندوق بشعور مطمئن.. ولا يستطيع أحد ان يسيطر على الانتخابات، ومن يتحدثون عن شراء الأصوات فهذا كلام غير سوي فالناخبون بالملايين، كم ستدفع.. فهل ستشتري، ثم ان هذا النائب عندما كان يحصل على عشرة أو خمسة عشر الف أو عشرين ألف صوت كم سيدفع قيمة هذه الاصوات؟ إذاً الانتخابات تأتي بقناعات الناخبين وليس بشيء آخر حتى أولئك الذين حاولوا ان يمارسوا القوة في دوائرهم فشلوا وسقطوا في الانتخابات، ولذلك عقدة الإصلاح اعتقاده انه عندما يستولي على التربية والتعليم والإدارة المحلية والداخلية والمالية أن اصواتها ستذهب لصالحهم في الانتخابات، وهذا أمر مضحك وقد كانوا يطرحون أن النظام يستغلها لصالحه، وأن الجيش يصوت لصالحه أيضاً- أي المؤتمر الشعبي العام.

فيما كانت اصوات في الجيش يفوز فيها مرشحو الإصلاح.. وطالما النظام النسبي موجود اليوم فلم تعد لحكاية ان تشتري صوتاً في مكان ما مقنعة لأنك تحتاج إلى اصوات اليمن كله، تحتاج إلى ان تصل إلى الاعداد الكاملة التي تؤهلك للوصول إلى مجلس النواب أو مجلس الشورى، فالأمر في هذا الجانب إن لم تكن هناك قناعات راسخة لدى الناخب بالذهاب إلى صندوق الاقتراع لاعطاء صوته لهذا الحزب أو ذاك فأي محاولات اخرى لن تنجح على الاطلاق.

□ كثر الحديث عن التقاسم الدبلوماسي ما حقيقة ذلك؟

- تقاسم العمل الدبلوماسي معيب ان اتحدث حوله، حيث إن الدبلوماسيين غير حزبيين ثم هل تريدون دبلوماسياً يشرف هذا البلد أو تريدون تقاسماً ينعكس سلباً على قيمة هذه الدولة.

ثم هناك الرجال العاملون في سلك الخارجية والذين قضوا ردحاً من الزمان وهم اصحاب الحق، أليس من المعيب على أي بلد في العالم ان تترك المختصين والمعنيين وتذهب إلى اختيار اطراف اخرى.. أعتقد إذا لجأوا إلى موضوع التقاسم في العمل الدبلوماسي، فالعملية ستكون أشبه بالمهزلة، وسيجر ذلمك على البلد الويلات.

لكن من حقهم ان يتأكدوا من المعايير وتطبيق الشروط الواردة.. هذا أمر طبيعي ويكون التعيين من سلك الخارجية، وحتى لو وجدت مجموعة نشاز يتم استبعادهم منها ويعطى الحق لأصحابه بالدرجة الأولى، وإذا أردنا غير ذلك سيكون أمراً عبثياً.

كلمة أخيرة؟

أهنئ الشعب اليمني بالذكرى الـ٢٣ لقيام الجمهورية اليمنية، وأقول لكل أعضاء المؤتمر وانصاره وحلفائه اطمئنوا.. فكل محاولات الاجتثاث من الوظيفة العامة أو السيطرة على البلد لايمكن ان تتم، وان الحوار يسير على قدم وساق بشكل ايجابي، فالناس قد صبروا كثيراً وعانوا وعليكم أن ترتبطوا بالناس وبقضاياهم..

والقضية التنظيمية هي من القضايا الرئيسية التي عليكم ان تولوها الاهتمام الأول، والقناعات هي الاصل.. البعض تحدث أن على المؤتمر أن يذهب إلى العملية التنظيمية بموضوع البطاقات الخاصة بالمؤتمريين الذين لم يحصلوا عليها.. اعتقد اننا ذاهبون في هذا الاتجاه، لكن اقول لكل المؤتمريين وانصارهم، ان قضية الانتماء للمؤتمر ليست بطاقة وإنما قناعة، وهي التي تحكم إرادة الناس، والشعب اليمني معكم ويرى من كان يزايد بالشعارات اصبح يدمر ما تحقق من منجزات ويمارس أعمالاً خلافاً لشعاراته، ومن كانوا يتحدثون عن الفساد، اليوم نسمع عجباً ونسمع حتى العالم الخارجي صار يشك بقدرة أداء هذه الحكومة.. واعتقد ان المحاضرة التي ألقاها ممثل البنك الدولي بجامعة صنعاء كانت واضحة وتعكس نظرة المجتمع الدولي نحو الحكومة، لأن هذه الرسالة عندما تقول: إن الحكومة فشلت واخطأت، كان البعض يعتقد اننا فقط من نقول ذلك من باب النكاية أو أننا نريد المماحكات، لكن هذه شهادة لمن يراقبنا جميعاً ويراقب أداء الجميع ومن يساهمون بالحلول وبالتمويلات..

كما أن هذه الحكومة ورئيسها اضاعت فرصة من بين أيدينا، حتى الحديث عن مبالغ المانحين إلى اليوم لم تتسلم منها شيئاً لأنه لا توجد برامج ولا خطط لاستيعابها، ولكن كان بإمكان الحكومة ان تعمل كثيراً طالما العالم كله يقف مع اليمن وخصوصاً الأشقاء وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية والذين هم على استعداد لتقديم المزيد دون كلل أو ملل، ولكن هذا قدرنا.. وقدرنا في المؤتمر عند وصولنا الى الحكم أن نعيد بناء ما هُدم على أيدي هذه الحكومة وأيدي المشترك والاصلاح.. ونقول ان إعادة البناء ليست سهلة، وأي حكومة ستعقب هذه الحكومة ستواجه من العقبات والمشاكل ما لا حصر له، ولكن هذا قدرها.. ومن يريدون الانتصار لأوطانهم عليهم ان يقدموا التضحيات.

المشترك أراد افتعال أزمة للتغطية على الذكرى الثانية لجريمة مسجد الرئاسة

ليس من حق أي طرف الاعتراض على مشروع العدالة بعد أن أحيل من رئيس الجمهورية

حزب الإصلاح مهووس بالسيطرة والإقصاء والتآمر

استمرار احتلال جامعة صنعاء ونادي الشعب وصمة عار على جبين اللجنة العسكرية

أي تأجيل لانتخابات 2014 انقلاب على المبادرة وكل الاتفاقات

■ تقاسم العمل الديبلوماسي تشويه لسمعة البلاد

■ الحكومة فشلت في استيعاب دعم المانحين

■ طرف في المشترك لا يستسيغ الحوار ويحاول إفشاله